العلوم الاقتصادية
العدد التاسع والستون/ المجلد الثامن عشر/ حزيران 2023

# تنويع مصادر الدخل الوطني في العراق (الواقع والخيارات المتاحة) للمدة (2003-2020)[1]

الباحثة: إسراء فالح فيصل الاستاذ الدكتورسامي عبيد التميمي

كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

جامعة البصرة

**المستخلص** :

يعاني الاقتصاد العراقي من معضلة التناقض بين وفرة موارده البشرية والطبيعية (النفط والغاز) والتي كان بالإمكان ان تجعل الاقتصاد في مصافي الدول المتطورة فيما لو احسن ادارتها واستغلالها بالشكل الامثل، الامر الذي ادى الى ارتفاع مساهمة القطاع النفطي بالدرجة الاساس مقابل تراجع مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى خصوصا (الزراعي والصناعي) سواء في الناتج المحلي الاجمالي او الايرادات العامة للدولة. ومن جانب اخر زيادة حجم القطاع الحكومي مقابل ضعف القطاع الخاص بشقية المحلي والاجنبي في النشاط الاقتصادي، وهذا ما جعل الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يتسم بضعف التنويع في مصادر دخله الوطني وعدم المرونة بجهازه الانتاجي.

لقد توصلت الباحثة الى اقتراح حزمة من السياسات الاقتصادية الجديرة بتنمية وتطوير القطاعات الانتاجية والاستفادة من الإيرادات النفطية في خلق قطاعات جديدة من شأنها رفع معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني ومن ثم احداث التنويع في مصادر الدخل الوطني.

**الكلمات المفتاحية:** تنويع مصادر الدخل، القطاع الحكومي، القطاع الخاص، الاقتصاد الوطني.

[1] بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة " تنويع مصادر الدخل الوطني في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2020)"

# diversifying of national income sources(reality and available) for the period (2003-2020)

**Researcher :Esraa Faleh Faisal** **prof. Dr. Sami Obaid Al-Tamim**

**College of Administration and Economics / Department of Economics**

**University of Basra**

**Abstract :**

The Iraqi economy suffers from the dilemma of the contradiction between the abundance of its human and natural resources (oil and gas) Which could have made the economy in the refineries of developed countries in the past if it is properly managed and utilized، This led to an increase in the contribution of the oil sector in the main، in contrast to a decrease in the contribution of other productive sectors، especially (agricultural and industrial) Whether in the gross domestic product or the general revenue of the state. On the other hand، the increase in the size of the government sector compared to the weakness of the private sector، both domestic and foreign، in economic activity، This is what made the Iraqi economy a rentier economy characterized by weak diversification in its sources of national income and inflexibility in its production apparatus

The researcher has come up with a proposal for a package of economic policies worthy of developing the productive sectors and benefiting from oil revenues in creating new sectors that would raise the rates of economic growth in the national economy and then bring about diversification in the sources of national income.

Keywords: diversification of sources of income، government sector، private sector، national economy.

.

## المقدمة:

اصبح موضوع التنويع الاقتصادي يحتل اهمية كبيرة في اولويات حكومات الدول النفطية، نتيجة ما تعانيه اقتصاداتها من هزات عنيفة جراء ارتباطها بقطاع معين (النفط) دون القطاعات الاقتصادية الأخرى، لذلك تشهد معظم الدول النفطية تزايدا في وتيرة الجهود الرامية لتطوير هياكلها الاقتصادية والانتقال من مرحلة الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على الصناعة الاستخراجية كمصدر احادي للدخل والانتاج الى مرحلة تطبيق سياسات اقتصادية اكثر شمولية وتنوعا، غير ان الحكومة العراقية، منذ تغيير النظام السياسي والاقتصادي عام 2003 ولحد الان (2021)، فإنها تعتمد وبشكل كبير على استخراج النفط وتصديره، حيث تعد الايرادات النفطية عماد الموازنة العامة للدولة وركيزة الصادرات ومحرك النشاط والنمو الاقتصادي، فعندما ترتفع اسعار النفط العالمية تزداد الايرادات والنفقات الحكومية وينتعش الاقتصاد، ويحدث العكس عندما تتدهور الاسعار العالمية للنفط. ومن ثم لا بد من عدم الاعتماد على انتاج وتصدير النفط بصورة رئيسة لأسباب ومبررات عديدة اهمها:

- اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.

- عدم استقرار اسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي، تؤدي الى تقلبات مهمة في الصادرات النفطية والايرادات الحكومية ومن ثم مستوى نمو GDP .

- اعاقة تقلبات مستويات الدخل الناجمة عن تذبذب الايرادات النفطية والاستقرار في مستويات الاستثمار وفرص العمل.

## مشكلة البحث:

ما هي اسباب عدم تنويع مصادر الدخل الوطني في العراق ، وكيف يمكن تحقيقه

## فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك مصادر عديدة غير القطاع النفطي يمكن الاعتماد عليها في تنويع مصادر الدخل الوطني في العراق .

## أهمية البحث:

تكمن اهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على احدى اهم القضايا الاساسية التي باتت تشكل هاجسا لحكومات الدول النفطية بشكل عام والعراق على وجه الخصوص، واحتلت حيزا كبيرا في الادبيات الاقتصادية، وشغلت بال

الكثير من المفكرين والمخططين والاقتصاديين الذين اخذوا على عاتقهم مهمة تنويع مصادر الدخل الوطني وفك الاقتصاد العراقي من قيود القطاع النفطي .

## هدف البحث:

التعرف على واقع تنويع مصادر الدخل الوطني في الاقتصاد العراقي ومن ثم محاولة رسم سياسات واضحة المعالم لتنويع مصادر الدخل الوطني في العراق.

## الحدود الزمانية والمكانية للبحث :

الحدود الزمانية : تغطي المدة الزمنية (2003–2020)، الحدود المكانية : تشمل العراق.

## هيكلية البحث :

قسم البحث الى محورين اساسيين: المحور الاول: الإطار المفاهيمي والنظري لتنويع مصادر الدخل الوطني، اما المحور الثاني: واقع تنويع مصادر الدخل الوطني في العراق

# المحور الأول

# الاطار المفاهيمي والنظري لتنويع مصادر الدخل الوطني

## أولا: مفهوم تنويع مصادر الدخل الوطني واهميته

اخذ مفهوم تنويع مصادر الدخل الوطني بعداً واسعاً عند الباحثين والأكاديميين في دراساتهم المتعددة ،ولقد تطورت أهميته ليصبح ضرورة ملحة عند الدول التي تشكل اغلب صادراتها موارد طبيعية محددة حسب السوق العالمية. فيعتبر تنويع مصادر الدخل الوطني استراتيجية في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أنه يؤدي الى زيادة العوامل الإنتاجية، وكذلك يشجع ويحفز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، وقد ازدادت اهميته بالنسبة للبلدان النفطية وبالذات التي تعاني من تشوهات هيكلية في اقتصاداتها وذلك نتيجة لاعتمادها على المورد الوحيد للدخل. ومن ثم ارتباط هذا الاخير بأسعار الاسواق العالمية وما ينتج عنه في حالة تراجع الأسعار، الأمر الذي يجعل من تنويع مصادر الدخل الوطني امر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه. ويعرف تنويع مصادر الدخل الوطني بانهُ "العملية التي تهدف الى تنويع الهيكل الانتاجي ومن ثم خلق قطاعات جديدة لتوليد الدخل الأمر الذي يقلل الاعتماد الكلي على ايرادات القطاع الوحيد في الاقتصاد، لأن من شأن هذه العملية ان تؤدي الى فتح قطاعات جديدة اكثر إنتاجية واكثر قدرة على توفير فرص العمل ومن ثم ذات قيمة مضافه عالية، الأمر الذي ينتج عنهُ تحسين معدلات النمو في الأجل الطويل . (قروف ، 6،2016)، فيما يقصد بتنويع مصادر الدخل بالنسبة لخبراء الامم المتحدة " بأنه تقليل الاعتماد على قطاع واحد وايجاد صادرات جديدة ومختلف المصادر للإيرادات غير المصادر التقليدية وكذلك التخلي عن الدور القيادي للقطاع العام

وتنمية وتعزيز دور القطاع الخاص وذلك في جميع القطاعات الاقتصادية لضمان الحصول على ايرادات دائمة وأكثر استقراراً ، حيث ينظر للتنويع في المصادر على انه " ظاهرة متعددة الابعاد ليس القصد منها تنويع بنية الناتج وإسهام القطاعات الاقتصادية في تركيبة وإنما يشمل ايضاً متغيرات اقتصادية واجتماعية اخرى . حيث لا بد ان يترافق التنويع في الفعاليات الانتاجية مع تنويع في متغيرات اخرى ترتبط بالإنتاج والدخل مثل الصادرات والاستيرادات وكذلك إيرادات الدولة والعمالة والتكوين الرأسمالي الاجمالي (الخطيب، 2010،40 ). وتنويع مصادر الدخل الوطني يدل على انه يجب على الدولة ان تنتج لتُصدر مجموعة واسعة من السلع والخدمات بمعنى التنويع في شكله الواسع يتضمن جوانب وأشكال مختلفة من التنويع. فقد يكون التنويع الاقتصادي في جعل الهيكل الانتاجي (التنويع الافقي) لبلد ما اكثر تنوعاً وذات قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتماداً على عدد قليل من الانشطة، في حين تنويع الصادرات (التنويع الرأسي) فقد يكون تنويعا منصبا حول تنويع سلة صادرات البلد او عن طريق دخول اسواق جديدة للتصدير( حميداتو والصافية ، 2017،6 ).

بصورة عامة فأن القصد من تنويع مصادر الدخل الوطني " هو زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، سواء اكانت القطاعات سلعية ام خدمية. الامر الذي يقلل الكثير من مخاطر هيمنة السلعة الوحيدة في الاقتصاد، بالشكل الذي يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الكفاءة الذاتية، مع تقليص معدلات البطالة ومن ثم العمل على زيادة عائدات صادرات البلد واستقراراه. (سليمة والعلمي ،2008،3 ). وبالنسبة للبلدان النفطية فأن القصد من تنويع مصادر الدخل " هو تبني إستراتيجية شاملة الهدف منها الاصلاح الاقتصادي وتعزيز الاستفادة من امكانيات الدولة الاقتصادية والمالية وذلك عن طريق تنويع الاقتصاد والحد من اعتماد البلاد على النفط ، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وترشيد استخدام الثروة النفطية والتعجيل بعملية التحول نحو اقتصاد السوق والاعتماد على قاعدة صلبة لتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية ، في حين يقصد بالتنويع لمصادر الدخل في الاقتصاد العراقي " هو إيجاد مصادر بديلة غير نفطية للعملة الاجنبية ولإيرادات الموازنة العامة وفي الوقت نفسه هو خلق مصادر مستديمة للاستخدام في القطاعات الإنتاجية والخدمية لاستيعاب الأعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل بعيداً عن الاستخدام الحكومي . (مرزا ، 2013 ،41).

## ثانيا: أهمية تنويع مصادر الدخل الوطني

أن أهمية تنويع مصادر الدخل الوطني تأتي من كونهُ وسيلة مهمة لخلق قاعدة انتاجية ذات قوة وقدرة على تلبية احتياجات البلد، وتحقيق درجة عالية من التطور والتقدم في كافة مجالات الاقتصاد وكذلك القضاء على البطالة ومن ثم تطوير القطاعات ضعيفة الانتاج. ويمكن توضيح اهمية تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال:

أ) تنمية وتطوير مختلف القطاعات الانتاجية لتحقيق مساهمة كبيرة الهدف منها تنويع الهيكل الانتاجي، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي حيث يلاحظ العديد من البلدان النفطية تعتمد في ايراداتها على مصدر واحد وقد حققت ايرادات مالية ضخمة في سبعينات القرن الماضي لكنها لم تستثمرها بالشكل المطلوب الذي يتحقق معها التنمية الاقتصادية المطلوبة. (مرزوك وحمزة ،2014، 332) حيث ان غالبية البلدان النامية تتوفر فيها المورد المتنوعة لكنها تعاني من مشكلة الاختلالات الهيكلية في قطاعاتها ، وبالتالي لا بد من تصحيح وتنويع الهيكل الانتاجي فيها، وبالتالي فهي متهيئة لانتقالها الى تنمية وتطوير الهيكل الإنتاجي لمختلف القطاعات لأن توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها يحقق عوائد متصاعدة ويعمل على حماية الاقتصاد ويدعم الإنتاج باتجاه التنمية المستدامة وكذلك يساهم في تطوير القوة البشرية ،ومن ثم يجعل من الاقتصاد يعمل بقدرة عالية والنتيجة يبتعد الاقتصاد عن الاعتماد على المورد الواحد(سالم،2012، 65)

ب) يحقق التنويع في مصادر الدخل الوطني معدلات عالية من الإنتاج الرأسمالي ويخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن العمل، وكذلك من خلال التنويع يصبح الاقتصاد اقل تعرضا للصدمات الخارجية، ويساعد أيضا في زيادة المكاسب التجارية بالإضافة الى انهُ يخلق التكامل الإقليمي.

ج) تطوير البنى التحتية المالية والاجتماعية كقاعدة أساسية لنمو الاقتصاد غير النفطي.

د) يساعد التنويع في مصادر الدخل الوطني في تقليص دور القطاع العام وذلك من خلال خصخصة الشركات والمرافق المملوكة للقطاع العام .

هـ) يساعد التنويع في مصادر الدخل الوطني في تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي حيث الكثير من البلدان تعمل على زيادة دوره وذلك لما له دور في توظيف المزيد من العمالة الوطنية، كذلك يساعد في خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنويع مصادر الدخل الوطني.(غيلان،2007، 34)

و) يحقق تنويع مصادر الدخل الوطني الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات وتوفير فرص التشغيل وكذلك تحسين مستوى المعيشة وبالتالي تقليل الاعتماد على الاستيرادات الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية.(لافي ،2013، 8)

## ثالثا: مبررات تنويع مصادر الدخل الوطني

من أجل الصمود أمام المنافسة الدولية والنفاذ الى الأسواق العالمية اصبحت البيئة الاقتصادية العالمية، وبالذات بيئة الدول النامية تحتاج الى كم هائل من التنافسية والكفاءة الإنتاجية، فعلى سبيل المثال الدول المنتجة للنفط تواجه صعوبات حادة جدا في تمشية اقتصادها وهذا لا ينطبق فقط على تقلبات أسعار النفط فحسب والتي من الصعوبة

التنبؤ بها. ولكن أيضا يجب عليها ان تخطط للوقت الذي سينفذ فيه المورد الأساسي. وبالتالي يجب على الحكومات او البلدان احادية المصدر ان تبذل قصارى الجهد لتحقيق أصول مالية تراكمية خلال فترات انتاج المورد الأساسي.

و تتركز ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني للاعتبارات التالية : (التقوني،2002،8)

أ- يخفض نسبة المخاطر الاستثمارية ويحدث ذلك عن طريق ان التنويع الاقتصادي يقوم بتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، مما يؤدي الى تقليل المخاطر الناتجة عن تركيز الاستثمار على عدد قليل من النشاطات.

ب- يساعد على تقليل المخاطر الرامية الى تخفيض حصيلة الصادرات.

ج- في حالة البلدان الريعية(النفطية)يؤدي الى خلق قطاعا إنتاجيا يمتاز بدرجة عالية من التوازن والاستقرار لأن البلدان الريعية اكثر ما يعاب على اقتصادها انها تعتمد بشكل كامل على جانب الاستيراد .

د- يؤدي التنويع الاقتصادي الى تقليص التذبذب في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، حيث ضعف تنويع مصادر الدل الوطني وتركزه في عدد قليل من المنتجات يؤدي الى تذبذب واضح في مستوى الناتج المحلي الاجمالي.

هـ - زيادة الطلب على العمالة، لأن التنويع لمصادر الدخل الوطني يشجع على الاستثمار ويحفز النمو الاقتصادي ويؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة.

## رابعا: محددات تنويع مصادر الدخل الوطني

أن من أهم المحددات الرئيسة لتنويع مصادر الدخل الوطني تتمثل فيما يلي:

1-**الحكم الرشيد:** يمثل الحكم الرشيد شرطا لبناء بيئة مناسبة لتنويع مصادر الدخل الوطني ،حيث تعبر عن مدى فعالية التدخل الحكومي في التسيير الرشيد للاقتصاد، إذ تعبر عن السياسات الرامية الى دعم القطاعات الناشئة وحمايتها من العوامل التي من الممكن ان تعيق نموها ومن ثم مساهمتها في تكوين اجمالي القيمة المضافة للاقتصاد، وهي بهذا توفر المناخ الملائم لازدهار الاعمال وتنويع الانتاج بمختلف الميادين . (محمد وعبد الرحيم، 2016،19-21 )

2- **دور القطاع الخاص :** للقطاع الخاص دوره الفاعل والمهم في تعزيز التنويع لمصادر الدخل الوطني وان هذا مرتبط بمستوى كفاءة القطاع الخاص وقدرته على إدارة الوحدات الانتاجية المختلفة في ظل ظروف اقتصاد السوق وآلياته ، ومن المتفق عليه ان زيادة اسهام القطاع الخاص وتطور مؤسساته يؤدي الى تحسين بيئة اقتصاد السوق وكذلك توسيع الحريات الاقتصادية من حيث العمل والتملك والتجارة والمنافسة الامر الذي ينتج عنه تحسين

القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني والتي من شأنها التسريع في تحقيق الهدف المتمثل بتنويع مصادر الدخل الوطني .(علي ،وراشدي ، 2016، 26)

3- **الموارد الطبيعية** تمثل الموارد الطبيعية المتاحة في الاقتصاد الوطني الاساس في رسم سياسة التنويع لمصادر الدخل الوطني، إذ يتم الاعتماد بشكل امثل على الموارد غير المستغلة في توفير المدخلات اللازمة لرفع انتاجية ميادين النشاط الانتاجي والتجاري المستهدفة، وكذلك زيادة نسبة مساهمتها في اجمالي القيمة المضافة وفي قدراتها التصديرية .

4- **الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية :** تعتبر الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية من العوامل الهامة والمساعدة في تحرير الدول من تبعية الموارد الطبيعية من خلال تسهيل سلسة التوريد بالإضافة الى المساهمة في تحديد قدرات التنويع للدول، كما وتعتبر الموارد البشرية مهمة في تعزيز الابتكار لأي اقتصاد ،وعلاوة على ذلك انه من خلال الدعم المقدم من خلال الحكومة وكذلك المتجمع المدني بالإمكان توجيه قدرات القوة البشرية للتنويع في شكله الإيجابي، وكل هذا يشمل تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات المرتفعة النمو.(اسماء ،2018، 26-27)

5- **العوامل الإقليمية :** يمثل ألتكامل الاقتصادي استراتيجية مهمة لتسهيل عملية التبادل التجاري وان تعزيز التكامل الاقتصادي بين الاقتصاديات المتقاربة جغرافيا يشمل كل من تنسيق المعايير والانظمة التقنية المختلفة وإصلاح نظام أدارة الجمارك ومراقبة الحدود وان هذه التدابير حاسمة لتعزيز مناخ الاعمال في المنطقة ، الامر الذي يخلق مجاميع اقتصادية إقليمية بالإمكان ان تضع الأسس وكذلك خلق اسواق مشتركة وتجميع الموارد، وتوفير اطار اقليمي لتنسيق ادارة البنية التحتية مثل ممرات النقل والموارد الطبيعية والطاقة . كذلك تساعد على تعزيز القدرات المتصلة بالموارد البشرية والاقليمية والصحة والامن والبيئة (يعقوبي،2020، 321).

6- **الإطار ألدولي :** وللإطار الدولي دورا مهما فيما يخص الدول التي تهدف الى التنويع في اقتصاداتها وسواء كان ذلك بالنسبة للبلدان المنفردة أو تلك التي تخص التكتلات الاقتصادية التي من شأنها التأثير عليها، فأن الاقتصاديات العملاقة كالصين اليابان والاتحاد الأوربي والهند يضاف لذلك الولايات المتحدة الأمريكية بالإمكان لها أن تلعب دور الشريك الأساسي بالنسبة للدول الراغبة في تنويع اقتصادها، ويمكن أن تأخذ هذه الشراكات طرق مختلفة كالمشاريع التجارية المشتركة ،اتفاقات التجارة والاستثمار، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات لأجل تحسين مناخ الأعمال ،حيث أن دورها في خلق الأسواق الموسعة للمنتجات الجديدة له أهمية خاصة في تحسين التنويع لمصادر الدخل الوطني للبلدان الراغبة فيه لكنه يواجه صعوبةً ويبقى أمراً معقدا من حيث قضايا الوصل للأسواق الجديدة وفرص التجارة الدولية.

## خامسا: مؤشرات تنويع مصادر الدخل الوطني

تعد المؤشرات الاقتصادية ضرورة ملحة لاقتصاد أي بلد لأنها تعبر عن درجة وقوة التنويع الاقتصادي لأن هذه المؤشرات تتعلق بإداء الاقتصاد الكلي للبلد ويمكن تقسيم هذه المؤشرات كالتالي :

**1- هيكل الناتج المحلي الإجمالي (GDP )**

يعد مؤشر (GDP) ذات دلالة واضحة عن التكوين السلعي والخدمي للناتج المحلي الاجمالي للبلد، حيث يتم الوصول الى هذا المؤشر من خلال المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية ومقارنتها مع القطاعات المهيمنة، اي القطاعات الريعية كما في البلدان النفطية ( مثل النفط والغاز وغيرها من الموارد الطبيعية ) وذلك ضمن هيكل الناتج الاجمالي المحلي وخاصةَ القطاعات الانتاجية السلعية او ما تسمى بالقطاعات القائدة مثل القطاع الصناعي التحويلي ،اي قياس نسبة مساهمة القيمة المضافة لكل قطاع في القيمة الاجمالية لكل القطاعات المكونة للناتج المحلي الاجمالي ، حيث تشير ارتفاع مساهمتها النسبية ضمن هيكل الناتج المحلي الاجمالي الى الكفاءة والديناميكية ومن ثم انعكاسه على زيادة الانتاج وارتفاع درجة التنويع ومن ثم زيادة مصادر الدخل الوطني .ومن الممكن حساب مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي من خلال الصيغة التالية :(Lapteacru، 2012،79)

$$ri \int \left(\frac{Pi^2}{pt}\right) x100$$

حيث أن :

- ($r_i$) : تمثل نسبة مساهمة القطاع (i) في الناتج المحلي الاجمالي .
- ($P_i$): تمثل الناتج في القطاع (i) .
- ($P_t$) : تمثل الناتج المحلي الاجمالي في السنة (t) .

**2- الهيكل السلعي للصادرات**

تعبر نسبة الصادرات للناتج المحلي الاجمالي عن مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في حجم النشاط الاقتصادي ويعد الهيكل السلعي للصادرات الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية لأي بلد وبالذات اذا اتصف بالتنوع في مفرداته ، وذلك لأنه مورداً مهماً للنقد الاجنبي ويعتبر كذلك واحداً من المصادر الرئيسة لعملية تمويل التنمية، وفي حالة اذا كانت صادرت البلد مرتكزة على سلعة واحدة فهذا يدل على غياب التنويع الاقتصادي وانتشار مفهوم " التركز السلعي " (commodity concentration ) ومن ثم يكون الميزان التجاري في غير مصلحة البلد. وبالإمكان توضيح ذلك من خلال الصيغة التالية :(Hvidt، 2013،20)

$$OXR=\frac{\sqrt{\sum_{i=1}\left(\frac{xi^2}{Xi}\right)}}{1} \quad X100$$

- حيث أن :
- (OXR):تمثل نسبة الصادرات النفطية .
- (i):يمثل عدد السنوات.
- (xi): تمثل الصادرات النفطية.
- (Xi): تمثل اجمالي الصادرات.

**3- نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي**

تعبر هذه النسبة عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي، أي انها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب الوطني. ويتم الاعتماد على هذا المؤشر للتأكيد او للدلالة على أهمية قيمة الواردات من الناتج المحلي الاجمالي والتي كلما تزايدت كلما دل ذلك على الاعتماد الكبير على الخارج في تلبية الطلب المحلي ،اي أن هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه الى السوق الوطنية .حيث يتم قياس هذه الاهمية من خلال ايجاد نسبة قيمة الواردات بالنسبة لحجم الناتج المحلي الاجمالي . وبالإمكان التعبير عنه من خلال الصيغة التالية:( Hvidt،2013،28)

$$MD=\frac{Mi}{GDP}x100$$

وتمثل :

- (MD) درجة أهمية الواردات .
- ($M_i$) تمثل الواردات .
- (GDP) تمثل الناتج المحلي الاجمالي .

**4- أهمية العوائد النفطية بالنسبة لهيكل الايرادات العامة**

يعتبر هذا المؤشر نتيجة حتمية لما سبقته من المؤشرات، حيث ان زيادة نسبة الإيرادات النفطية هي انعكاس للاعتماد المتزايد على إنتاج النفط محلياً وخارجاً حيث ان ارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض حجم التنويع الاقتصادي وهيمنة مصدر واحد على هيكل الايرادات العامة، وهذا ما يكون واضح بشكل كبير في البلدان النامية المنتجة للنفط ومنها ( العراق ) . ويمكن التعبير عنه من خلال الصيغة التالية : ( Nafzige،166،2006 )

$$orR=\sqrt{\sum_{1=1}\left[\frac{re^2}{RE}\right].x100}$$

حيث تمثل كل من :

- (orR) نسبة الإيرادات النفطية .
- (re) : الإيرادات النفطية .
- (RE) : الإيرادات الحكومية الإجمالية .

**5- تراكم رأس المال الثابت**

يعكس هذا المؤشر نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين راس المال الثابت وذلك كونه دليلاً واضحاً عن حجم رؤوس الاموال الثابتة وعلى قيمها المستثمرة في المعدات والابنية ووسائل الانتاج وكذلك مصادر الطاقة والمواد الأولية، فإذا كان القطاع العام يستحوذ على أغلبية التكوين الرأسمالي فهذا يدل على سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي بصورة لا تقبل الشك .وهذه السيطرة تكون موجودة أكثر في الدول التي تعتمد في أنشطتها الاقتصادية على مصدر إنتاجي واحد ، بحيث يكون التخطيط المركزي هو السمة البارزة للسياسات المنفذة . لأن التنويع الاقتصادي لا تستكمل أبعاده ولا يتم الحصول على افضل نتائج له إلا بمشاركة جميع الاطراف المؤثرة ومنها القطاع الخاص باعتباره قطاع حيوي حيث يستخدم تكنولوجيا على درجة عالية من التطور وذلك انطلاقاً من مبدأ تحقيق الارباح بالدرجة الاولى وهو ما يساهم أيجاباً في دعم التنمية الاقتصادية وكذلك في تخفيض نسبة البطالة .وبالتالي يستدل على هذا المؤشر من خلال النسبة التالية : (Tim Callen،2014،7)

- تطور نسبة مساهمة كل من القطاعين الخاص والعام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، حيث تعكس نسبة نمو القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي زيادة درجة تطور الاقتصاد وتنويعه .
- نسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في التراكم الاجمالي الخاص برأس المال الثابت، حيث كلما زادت مساهمة القطاع الخاص في هذا التراكم دل على تنويع الاقتصاد واستغلاله للموارد بكفاءة .
- التوزيع لملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص . فعندما تزداد حصة القطاع الخاص من الملكية يدل ذلك على زيادة اهميته في النشاط الاقتصادي، فيزداد تنويع الاقتصاد .

## المحور الثاني

## واقع تنويع مصادر الدخل الوطني في العراق للمدة (2003-2020)

نحاول في هذا المبحث التعرف على واقع التنويع في مصادر الدخل الوطني ومن ثم مدى تأثير قطاع النفط على بقية القطاعات المكونة للاقتصاد العراقي وذلك من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات الأساسية :

**الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في العراق للمدة**(2004-2020): يلاحظ من الجدول (1) الارتفاع التدريجي والمستمر في الناتج المحلي الاجمالي اذ ارتفع من 36.6 مليار دولار عام 2004الى 138.5مليار دولار عام 2010 واستمر بالارتفاع حتى وصل اعلى مستوى له 234.6 مليار دولار عام 2013 ويعود السبب في ذلك الى تحسن أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وارتفاع الطلب العالمي على السلع الأولية والمواد الخام إلى جانب ارتفاع حجم الإنتاج النفطي العراقي عبر جولات التراخيص إلى المساهمة في تحقيق هذا الأداء الجيد مما أنعكس ذلك إيجابياً على عملية التطور والنمو للاقتصاد العراقي ، في حين شهد عامي (2014،2015) انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض سعر البرميل من النفط عالميا مع تراجع الطلب عليه ووفرة المعروض النفطي والمخاطر السياسية والتحديات الأمنية المتمثلة بمواجهة إرهاب (داعش) وما ترتب عليه من تداعيات ، ولكن في السنوات الأخيرة خلال مدة الدراسة بدأ بالتذبذب وذلك بسبب ما يشهده الاقتصاد العالمي من تغييرات ،حيث أنكمش الاقتصاد العراقي في عام 2020 بسبب انخفاض اسعار النفط وتفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)ونتيجة لذلك ، تزايد العجز المزدوج مما يعكس الاتجاه التنازلي للدين العام ويزيد من الضغط على سعر الصرف واحتياطيات البنك المركزي. وإن ضعف أسعار النفط، وعدم مرونة الموازنة، وكذلك تقليص البرامج المشجعة للنمو وبطء تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، هي جميعهاً مخاطر اساسية تواجه الآفاق الاقتصادية وتشكل عائقا في تعزيز تكوين ايجاد الوظائف.

**جدول (1)**

**الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في العراق للمدة ( 2004-2020 ) (مليار دولار)**

| السنة | الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار | نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار | نسبة النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي % |
|---|---|---|---|
| 2004 | 6.36 | 1391 | 48 |
| 2005 | 1.50 | 1849 | 8.2 |
| 2006 | 1.65 | 2350 | 2.6 |
| 2007 | 8.88 | 2125 | 5.1 |
| 2008 | 6.131 | 4513 | 8.9 |
| 2009 | 7.111 | 3725 | 7.7 |
| 2010 | 5.138 | 4487 | 9.5 |
| 2011 | 7.185 | 5839 | 6.8 |
| 2012 | 0.218 | 6650 | 7.2 |
| 2013 | 6.234 | 6882 | 1.0 |
| 2014 | 4.228 | 6420 | 8-.1 |
| 2015 | 7.164 | 4900 | 1-.24 |
| 2016 | 166.6 | 4940 | 3-.5 |
| 2017 | 190.6 | 5602 | 4.8 |
| 2018 | 4.212 | 6086 | 4 |
| 2019 | 219.1 | 6528 | 7.2 |
| 2020 | 216.7 | 6922 | 6.1 |
| المتوسط | 7.163 | 4777 | 7.4 |

**المصدر: صندوق النقد الدولي ،تقرير سنوي سنوات مختلفة ( 2008،2013،2015،2016)،واشنطن: مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية**

اما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصاديّة، التي تدل على تطور أو تدهور المستوى المعيشي للأفراد، وعلى الرغم من أن تطور متوسط نصيب الفرد، قد لا يعبر عن الهدف الحقيقي للتنمية والمتمثل برفع المستوى المعيشي للفرد، في حالة وجود معدلات تضخم مرتفعة أو اختلال ميزان المدفوعات، فضلا عن عدم عدالة التوزيع، ومع ذلك فإن أدبيات التنمية تعده مؤشرا تنمويا يعبر عن الخصائص الاقتصاديّة والاجتماعية للبلد، إذ أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد والذي يمكن أن يعبر عن مستوى

التنويع الاقتصادي في العراق( الكعبي ،2019،132)، ولأن بعض من المؤشرات التنموية الاقتصاديّة منها (مؤشرات الحاجات الأساسية التي تتحدث عن أمدادات الماء والكهرباء والتعليم والصحة) التي هي تعد بالأصل من خدمات البُنى التحتية ، وهذا ما يدل على مدى أهمية هذه الخدمات، فهي تعد من مؤشرات تنويع مصادر الدخل الوطني .وعلى الرغم من الارتفاع في نصيب الفرد العراقي ، إلا أنه لا ينفي حالات التباين في مستويات المعيشة بين المواطنين، والفوارق في مستويات المعيشة بين سكان المدن وسكان الريف، أو فوارق الدخل بين الجنسين، حيث يتلقى أفقر20% من الأسر أقل من 7% من إجمالي دخل الأسر العرقية، بينما يتلقى أغنى 20 % ما نسبته 44 % من إجمالي دخل الأسر العراقية، أي(6)أضعاف ما تتلقاه الأسر الفقيرة (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،2008، 130).والجدول (1) السابق يوضح نسب مساهمة نصيب الفرد من الدخل ،اذ يلاحظ ارتفاع نصيب الفرد من GDP من 1391مليار دولار عام 2004الى 4513 مليار دولار عام 2008 ثم انخفض في عام 2009 الى 3725مليار دولار بسبب تأثيرات الازمة المالية العالمية وما رافقها من انخفاض في اسعار النفط ومن ثم انخفاض GDP الى 7،111مليار دولار قياسا بالسنة السابقة ، وبعد ذلك ارتفع نصيب الفرد من GDP من4487 مليار دولار عام 2010 حتى وصل الى اعلى مستوى له 6882 دولار وذلك في عام 2013، ثم بدأ بالانخفاض في السنوات 2014-2017 حيث بلغ (6420)(4900 )(4940 )(5602 ) على التوالي ويعود السبب الى عصابات داعش وتداعياتها ، ثم تحسن تدريجيا في السنوات الاخيرة (2018-2020) اذ بلغ (6086)(6922 )( 6922) على التوالي .وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي 4777 دولار كمتوسط للمدة (2003-2020).

اما معدل النمو في GDP فقد شهد تذبذبا كبيرا خلال مدة الدراسة فقد تراوح بين اعلى مستوى له 48% عام 2004 وادنى مستوى له 24% عام 2015 ويعود السبب في ذلك الى تذبذب اسعار النفط في الاسواق العالمية .

ويستنتج من ذلك ان الزيادة في الناتج المجلي الاجمالي ومعدل نمو ومتوسط نصيب الفرد منه تعتمد بالدرجة الاساس على القطاع النفطي ويمكن تأكيد ذلك من خلال المؤشر التالي :

**هيكل الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة**(2003-2020) : تعد مساهمة القطاعات الاقتصادية بالناتج المحلي الاجمالي من بين المؤشرات الرئيسة التي يتم عن طريقها معرفة القطاع السائد والذي يحتل الصدارة بين القطاعات الاقتصادية ، ومن ثم هل أن الاقتصاد ريعي أم لا ، وفي العراق يمثل القطاع النفطي الركيزة الاساسية في بناء ونمو الاقتصاد الوطني . وكما يتضح ذلك من خلال الجدول (2)

أ- **القطاع النفطي** : إذ يلاحظ من خلال الجدول (2) ان نسبة مساهمة القطاع النفطي في GDP قد بلغت (60.22%) في عام 2003 ،ثم انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي الاجمالي خلال المدة من ( 2004-2007) حيث كانت النسب على التوالي (54.99%)،(50.07%) (49.96% )،(52.71%) ونتيجة ذلك بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة وارتفاع عمليات التخريب والتفجير لأبار النفط وخطوط النقل إلى الخارج، ثم عاودت نسب

مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي إلى الارتفاع خلال عام 2008 لتبلغ (55.98%) وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام وارتفاع الكميات المصدرة منه خلال هذه الاعوام، وخلال الاعوام (2009-2010) انخفضت نسب مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي الاجمالي حيث كانت نسبته على التوالي(40.12%) (42.8%)، وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار النفط العالمية متأثرة بأزمة الرهن العقاري التي أصابت الاقتصاد الامريكي وامتدت آثارها إلى عدة بلدان ولمدة عدة سنوات، ثم ارتفعت نسبته عام 2011 لتبلغ (54.41%) وذلك بسبب ارتفاع الكميات المنتجة منه، ثم أستمرت خلال الاعوام من (2013-2017)بالتفاوت في النسبة أي يتضح لنا وعن طريق نسب مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي الاعتماد شبه الكامل على هذا القطاع وما يترتب عليه من تذبذب بين الانخفاض والارتفاع انعكاسا للتطورات التي تحصل لأسعار النفط في الاسواق العالمية، بالذات ما شهده العالم في السنوات الأخيرة من جائحة كورونا والتي أثر على الاقتصاد العالمي بشكل عام والتي انعكست على تطورات أسعار النفط بشكل خاص، وتدل هذه النتيجة على درجة اعتماد الاقتصاد العراقي على هذا القطاع وكذلك مدى تأثره بالتقلبات التي تحصل فيه نتيجة التغيرات في الطلب العالمي على النفط .

**ب- القطاع الزراعي**

رغم أهمية القطاع الزراعي إلا أن نسب مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بقيت منخفضة طوال مدة الدراسة ففي عام 2003 كانت نسبة مساهمته 7.07 %) ثم انخفضت الى (5.42%) عام 2004 وعاودت الارتفاع الى (7.1%) عام 2005 بعد ذلك أستمر بالانخفاض وبشكل تدريجي خلال المدة (2006-2008) فكانت النسب على الترتيب (6.92%)(4.91%) (3.89%) وذلك بسبب المشاكل والمعوقات التي يعاني منها الاقتصاد الزراعي والتي تتمثل بشحة المياه وارتفاع ملوحة الاراضي نتيجة تدهور شبكات الري والبزل عبر عقود من الزمن)، وفي عام 2009 ارتفعت هذه النسبة وبشكل طفيف لتبلغ (4.38 %) بسبب المساهمة الجادة من لدن الحكومة في إصلاح الواقع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتوجه وزارة الزراعة نحو زراعة المحاصيل الاستراتيجية كالحنطة والشعير والرز كما عملت وزارة الموارد المائية على دعم وزارة الزراعة في عملها عن طريق إدارة الموارد المائية المتوفرة وتوفير الحصص المائية اللازمة لأغلب المحافظات، حيث استمرت على هذا الارتفاع حتى عام 2011، ثم عاودت إلى الانخفاض خلال الاعوام اللاحقة، اما في عام 2016 قد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (4.1%) وذلك بسبب الزيادة الحاصلة في زراعة المحاصيل الاستراتيجية (كالحنطة و الشعير) بعد أن تم اطلاق البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة كما أدخلت أيضا انواعا متعددة لمحصول الحنطة مقاومة للجفاف والامراض، وأيضا التوسع في تجربة البيوت البلاستيكية لزراعة أصناف متعددة من .( الخضر وفي أغلب المحافظات)، ولكن في السنوات الأخير ايضاَ انخفضت وبشكل كبير وان من اهم اسباب هذا الانخفاض هو الاستيراد غير المخطط للسلع الزراعية بأسعار تنافسية لا يمكن ان ينافسها المنتج المحلي،

بالإضافة الى شحة المياه بشكل كبير في أغلب المناطق الزراعية في السنوات الأخيرة .وعدم وجود خطة جادة لمعالجة مشاكل القطاع الزراعي .

**ج- القطاع الصناعي**

على الرغم من أهميته بسبب الروابط الامامية والخلفية التي يمتلكها مع القطاعات الاخرى ولكن نسبهُ بقيت منخفضة خلال مدة الدراسة، وذلك بسبب عدم قدرة القطاع الصناعي على منافسة السلع المستوردة وعدم وجود الدعم الحكومي اللازم لهذا القطاع، فضلاً عن عدم الاستقرار الامني والذي تسبب بانخفاض الاستثمار الاجنبي في هذا القطاع، ففي عام 2004و2003 كانت نسبة مساهمة على التوالي (2.1 %و1.53) بينما في عام 2005انخفضت نسبته لتبلغ (1.33%) في الناتج المحلي الاجمالي والسبب في ذلك كون هذا القطاع يتضمن فقط بعض الصناعات الانتاجية والمتوسطة والصغيرة أما المنشآت الانتاجية الكبيرة فهي معطلة عن العمل وهذا يعد من أهم أسباب وجود وانتشار البطالة بشكل كبير .واستمرت بالتذبذب طوال المدة (2006-2008) كما يلاحظ من نسب الجدول، ثم عاودت النسب بالارتفاع الطفيف وذلك خلال الأعوام (2009-2010) لتبلغ (2.10%) و(2.9%) ، ثم عاودت بعد ذلك إلى التذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال الاعوام اللاحقة ، وتأتي في مقدمة أهم الأسباب في انخفاض نسب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي هو عدم قدرته على منافسة السلع المستوردة، وعدم وجود الدعم الحكومي لهذا القطاع، فضلاً عن عدم الاستقرار الامني والذي تسبب بانخفاض الاستثمار الاجنبي في هذا القطاع .

**ء- قطاع الخدمات**

أن قطاع الخدمات يشكل نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي تعلو نسبة مساهمة كل من القطاع الزراعي و القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي، إذ شكل نسبا مَرتفعة خلال مدة الدراسة كما يلاحظ من خلال الجدول (2)وأهم أسباب هذا الارتفاع هو ضخامة حجم القطاع العام في الاقتصاد العراقي فضلاً عن ذلك تضخم حجم الانفاق العام نتيجة زيادة الايرادات النفطية ولاسيما بعد عام 2003 ، حيث أن غالبية هذه النفقات هي خدمات عامة وتشمل هذه الخدمات كل من الإدارة العامة والدفاع والإعمال الصحية والخدمات التربوية و المعاهد (عبد الصاحب ، 2014، 42). حيث بلغ أعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي خلال الاعوام2015،2016 وكذلك بقية السنوات وتعود أسباب هذا الارتفاع تزايد انفاق الحكومة على الدفاع من اجل حربها ضد (داعش) وما تبع هذه الحرب من تهجير وتدمير أذ كل هذه الامور تتطلب زيادة في الانفاق لدى الحكومة وذلك من أجل توفير الخدمات العامة لعامة المواطنين.

وبناء على ما تقدم يتضح لنا أن القطاع النفطي هو القطاع السائد والذي يحتل المرتبة الاولى من ناحية مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي مما يدل على ريعية الاقتصاد العراقي ، ويأتي بعده قطاع الخدمات حيث يحتل المرتبة الثانية في نسب المساهمة بالناتج المحلي الاجمالي بسبب ضخامة حجم القطاع العام وتزايد الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة

لعامة المجتمع، بينما القطاع الزراعي يعاني من الانخفاض طوال السنوات المذكورة بسبب المشاكل التي يواجهها، أما القطاع الصناعي وعلى الرغم من أهميته في تنمية وتطوير الاقتصاد عن طريق مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي إلا انها تكاد لا تذكر بسبب ضآلتها.

وأما بالنسبة لتوزيعات اجمالي الناتج المحلي حسب الأنشطة ( التوزيعية، السلعية، الخدمية ) حيث بلغت نسبة ناتج الأنشطة السلعية (71.04 %) في عام 2003 وهذا يدل أن القطاع المسيطر من الأنشطة السلعية هو قطاع النفط الخام حيث بلغت نسبته (60.22%) وذلك من مجموع الأنشطة السلعية، في حين كان مجموع الانشطة السلعية (11.9%) في عام(2020 وفي الوقت نفسه كانت نسبة قطاع النفط الخام من مجموع الانشطة السلعية (51.6% ) وتمثل النسبة الأكبر بين القطاعات السلعية الاخرى .اما الانشطة التوزيعية فبلغت نسبتها (18.75%) في عام 2003في حين انخفضت نسبتها الى (17.2) في عام2020. وأما ما يخص مجموع الأنشطة الخدمية بلغت نسبتها ( 10.20%) في عام 2003في حين بلغت نسبتها (14.2%) في عام2020. ومن بيانات الجدول (2) يبين التركيب الهيكلي للاقتصاد العراقي عدم التنوع في القاعدة الانتاجية وذلك بسبب قلة مساهمة القطاعات السلعية وبقية القطاعات الاخرى ( ماعدا النفط ) الأمر الذي ينعكس في عدم قدرة هذه القطاعات في سد الطلب المحلي المتنوع من السلع والخدمات ، وبالذات بعد زيادة القدرة الشرائية للمواطنين بعد عام 2003 وذلك نتيجة زيادة الرواتب التي حصلت للموظفين في القطاع العام والتي أثرت على رواتب وأجور القطاع الخاص بصورة غير مباشرة . ومن خلال هذه البيانات والتحليل لها يتضح لنا أو يعكس اختلالا واضحا في الاقتصاد العراقي، واعتمادا كبيرا على قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي خلال مدة الدراسة، وهذا إن دل على شيئ فأنه يدل على اعتماد الاقتصاد على قطاع ضروري، ومهم لكنه لا يملك القدرة في اشباع الطلب الكلي.

**جدول (2)**

**أهمية القطاعات الاقتصادية النسبية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003-2020 )(%)**

| الانشطة الاقتصادية | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة والغابات والصيد | 7.07 | 5.42 | 7.1 | 6.92 | 4.91 | 3.89 | 4.38 | 4.50 | 4.50 | 3.68 | 4.25 | 4.16 | 2.52 | 4.1 | 2.18 | 2.11 | 2.14 | 2.17 |
| التعدين والمقالع | 59.28 | 55.13 | 50.3 | 50.18 | 52.94 | 54.76 | 54.34 | 51.6 | 51.99 | 51.54 | 49.49 | 51.47 | 55.31 | 60.51 | 61.54 | 0.15 | 0.14 | 0.13 |
| النفط الخام | 60.22 | 54.99 | 50.07 | 49.96 | 52.71 | 55.98 | 40.12 | 42.8 | 54.41 | 51.25 | 49.2 | 51.29 | 55.17 | 53.38 | 51.45 | 53.0 | 53.3 | 51.6 |
| الانواع الاخرى من التعدين | 0.06 | 0.14 | 0.22 | 0.22 | 0.23 | 0.27 | 0.34 | 0.34 | 20.3 | 0.28 | 0.29 | 0.19 | 0.14 | 0.12 | 0.09 | 20.3 | 0.09 | 0.12 |
| الصناعة التحويلية | 2.1 | 1.53 | 1.33 | 1.56 | 1.62 | 1.59 | 2.10 | 2.9 | 2 | 1.79 | 1.51 | 1.17 | 0.94 | 0.83 | 1.03 | 0.92 | 0.95 | 0.98 |
| الكهرباء والماء | 0.49 | 0.67 | 0.77 | 0.8 | 0.87 | 0.83 | 0.96 | 0.92 | 70.9 | 1.00 | 1.07 | 1.19 | 1.18 | 1.12 | 1.24 | 1.13 | 1.12 | 1.11 |
| البناء والتشييد | 1.19 | 2.16 | 4.41 | 4.80 | 4.40 | 4.64 | 4.29 | 6.34 | 5.8 | 7.35 | 8.68 | 8.27 | 8.48 | 6.67 | 4.95 | 7.50 | 7.49 | 7.48 |
| مجموع الانشطة السلعية | 71.04 | 64.92 | 63.97 | 63.86 | 64.74 | 65.71 | 65.61 | 65.12 | 65.1 | 65.37 | 64.99 | 66.26 | 68.43 | 71.41 | 70.94 | 11.8 | 11.9 | 11.9 |
| النقل والمواصلات والخزن | 11.93 | 11.90 | 11.35 | 8.03 | 6.55 | 6.25 | 5.56 | 5.66 | 75.3 | 6.30 | 7.21 | 7.64 | 7.68 | 7.64 | 7.77 | 7.84 | 7.84 | 7.85 |
| تجارة الجملة والمفرد والفنادق | 4.35 | 6.17 | 6.73 | 6.84 | 6.23 | 6.22 | 6.71 | 7.51 | 7.68 | 8.84 | 8.49 | 8.44 | 8.27 | 7.11 | 7.28 | 7.44 | 8.55 | 8.66 |
| المال والعقارات وخدمات التامين | 2.48 | 8.33 | 8.54 | 8.78 | 9.70 | 9.42 | 9.03 | 8.62 | 28.5 | 7.33 | 7.18 | 6.57 | 4.91 | 4.32 | 4.63 | 5.70 | 5.47 | 5.25 |
| البنوك والتأمين | 0.25 | 0.46 | 0.56 | 0.6 | 1.38 | 1..53 | 1.19 | 1.12 | 11.3 | 1.59 | 1.72 | 1.01 | 0.84 | 0.47 | 0.80 | | | |
| ملكية دور السكن | 2.22 | 7.88 | 7.98 | 8.18 | 8.33 | 7.89 | 7.85 | 7.51 | 7.21 | 5.73 | 5.46 | 5.56 | 4.06 | 3.85 | 3.83 | 43.9 | | 43.3 |
| مجموع الانشطة التوزيعية | 18.75 | 26.40 | 26.62 | 23.66 | 22.48 | 21.89 | 21.31 | 21.79 | 21.8 | 22.47 | 22.88 | 22.65 | 20.86 | 19.07 | 19.68 | 17.0 | 17.1 | 17.2 |
| خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية | 10.20 | 8.68 | 9.41 | 12.48 | 12.77 | 12.4 | 13.08 | 13.09 | 13.9 | 12.16 | 12.13 | 11.09 | 10.70 | 9.51 | 9.38 | 9.28 | 9.29 | 9.19 |
| الخدمات العامة | 8.39 | 6.58 | 7.29 | 10.4 | 10.98 | 10.50 | 11.04 | 11.04 | 11.07 | 10.04 | 9.88 | 8.78 | 8.53 | 7.48 | 7.35 | 8.78 | 7.48 | 7.48 |
| الخدمات الشخصية | 1.81 | 2.09 | 2.12 | 2.09 | 1.79 | 1.9 | 2.04 | 2.05 | 2.10 | 2.12 | 2.25 | 2.31 | 2.17 | 2.04 | 2.03 | 10.0 | 9.86 | 9.64 |
| المجموع الانشطة الخدمية | 10.20 | 8.68 | 9.41 | 12.48 | 12.77 | 12.4 | 13.08 | 13.09 | 13.9 | 12.16 | 12.13 | 11.09 | 10.70 | 9.51 | 9.38 | 15.2 | 14.6 | 14.2 |
| المجموع حسب الانشطة | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

**المصدر - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات (2003-2017)،بغداد ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، المدة (2018-2022)**

**- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، بغداد: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي .**

### الهيكل السلعي للصادرات (2003-2019)

تمثل الصادرات ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي المباع الى العالم الخارجي، وأن هيكل الصادرات يشمل جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات .والجدول (3) يوضح هيكل الصادرات العراقية والذي يتضح بان السمة الغالبة لطبيعة الصادرات العراقية هي صادرات من منتجات النفط الخام إذ تشكل ما نسبته (92%) من مجوع الصادرات كمتوسط لمدة الدراسة (2003-2019) أما الجزء المتبقي لا يتجاوز (8%) هي صادرات سلعية غير نفطية، حيث بلغت الصادرات النفطية (8348.8) في عام 2003 مليون دولار وبلغت اعلى قيمة لها (93778.5 ) مليون دولار في عام 2012، حيث نلاحظ خلال هذه المدة أن هناك ارتفاع وانخفاض في صادرات العراق النفطية ولكن بشكل عام لم يلاحظ ارتفاع الصادرات غير النفطية بنسبة أكبر من الصادرات النفطية وهذا يرجع نتيجة اعتماد العراق على النفط

بشكل أساسي في عملية التصدير ،حيث بلغت نسبة الصادرات النفطية الى مجوع الصادرات (99.54%) في عام 2011ولتشكل الصادرات غير النفطية نسبة (0.46%) والتي اغلبها منتجات زراعية مثل القمح والشعير وغيرها .واما بعد عام (2012) فقد انخفضت الصادرات النفطية مقارنة بالأعوام التي سبقتها حتى بلغت في عام (2013) قيمة الصادرات النفطية)(89349.8) مليون دولار وشكلت الصادرات غير النفطية (418.1) مليون دولار حيث بلغت نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية الى مجموع الصادرات (99.53%)،(0.47% )على التوالي، وفي عام 2014 بلغ اجمالي الصادرات (83980.9) اما نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية الى مجموع الصادرات العراقية فقد بلغت (99.47%) (0.53%) ، ونلاحظ أنه خلال الفترة من عام 2014 وما قبلها ارتفاع كبير في قيمة الصادرات النفطية ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع أسعار النفط حيث بلغ سعر برميل النفط في بعض الاعوام الى ما يقارب (140) دولار للبرميل الواحد ويظهر هذا واضحا من خلال قيمة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات حيث بلغت نسبتها (99%) ، في حين نلاحظ في عام ( 2015) قد انخفضت قيمة الصادرات النفطية انخفاضاً شديداً عن الاعوام التي سبقتها فقد بلغت (43058.6)مليون دولار وبلغت الصادرات غير النفطية (382.9) مليون دولار لكنها بقيت تشكل النسبة الأكبر من مجموع الصادرات رغم انخفاضها وبنسبة (99.12%)للصادرات النفطية مقابل (0.88)للصادرات غير النفطية، وفي عام (2016) فقد بلغت قيمة الصادرات النفطية (8442.7)مليون دولار أي بنسبة (99.65%) وبلغت الصادرات غير النفطية (29.6)مليون دولار أي بنسبة (0.35%) ويعود هذا الانخفاض الكبير لأسعار النفط في السوق الدولية، وكذلك نتيجة سيطرة الجماعات الإرهابية (دا عش)على ثلاث محافظات وتوقف تصدير النفط في الحقول الشمالية الأمر الذي أثر بشكل واضح على الاقتصاد العراقي كونه اقتصاد ريعي يعتمد في صادراته على مورد النفط فقط . وأما في عام 2017 ارتفعت قيمة أجمالي الصادرات من النفط الخام والمنتجات النفطية والمواد السلعية الأخرى إلى (022.4،60)مليون دولار وبلغت نسبة الصادرات النفطية والغير نفطية الى اجمالي الصادرات على التوالي (99.5%) (0.5%) واستمر هذا الارتفاع في اجمالي الصادرات ليصل في عام 85 2018،(181.8) مليون دولار ولكن بسبب ما يشهده الاقتصاد العالمي من اجتياح جائحة كوفيد -19 وما نتج عنه من انخفاض أسعار النفط فلقد انخفضت قيمة الصادرات النفطية في عام (2019) حيث بلغت (101.0،83).وبالتالي تظهر الهيمنة الواضحة للصادرات النفطية على النشاط التصديري، ويلاحظ من خلال الجدول تجاوز الصادرات النفطية نسبة الـ98% من اجمالي الصادرات ، في حين تراوحت باقي الصادرات ما بين الـ1% - الـ2% من مجموع الصادرات وهذا يعني غياب شبه كامل لهذا النشاط .

جدول (3)

الأهمية النسبية للصادرات النفطية وغير النفطية من اجمالي الصادرات في العراق للمدة (2003-2019)

(مليون دولار)

| السنة | جمالي الصادرات (1) | الصادرات النفطية (2) | الصادرات غير النفطية (3) | نسبة الصادرات النفطية الى مجموع الصادرات %(4) | نسبة الصادرات غير النفطية الى مجموع الصادرات % (5) |
|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 9711.1 | 8348.8 | 1362.3 | 85.97 | 14.03 |
| 2004 | 17810 | 17455.7 | 354.3 | 98.01 | 1.99 |
| 2005 | 23697.4 | 23199.4 | 498 | 97.90 | 2.10 |
| 2006 | 30529.4 | 29708.1 | 821.3 | 97.31 | 2.69 |
| 2007 | 39587 | 37847.1 | 1739.9 | 95.60 | 4.40 |
| 2008 | 63726 | 61883.7 | 1842.3 | 97.11 | 2.89 |
| 2009 | 39430.4 | 38964.7 | 465.7 | 98.82 | 1.18 |
| 2010 | 51763.6 | 5145 | 310.6 | 99.40 | 0.60 |
| 2011 | 79680.5 | 79407.5 | 273 | 99.66 | 0.34 |
| 2012 | 94208.6 | 93778.5 | 430.1 | 99.54 | 0.46 |
| 2013 | 89767.9 | 89349.8 | 418.1 | 99.53 | 0.47 |
| 2014 | 83980.9 | 83538.8 | 442.1 | 99.47 | 0.53 |
| 2015 | 43441.5 | 43058.6 | 382.9 | 99.12 | 0.88 |
| 2016 | 8472.3 | 8442.7 | 29.6 | 99.65 | 0.35 |
| 2017 | 022.4.60 | 730.5.59 | 291.9 | 99.5 | 0.5 |
| 2018 | 181.8.85 | 156.4.84 | 1025.4 | 98.8 | 1.2 |
| 2019 | 101.0.83 | 836.0.79 | 265.0.3 | 96.0 | 3.9 |
| المتوسط | 53183.04 | 52362.31 | 820.73 | 92.04 | 7.06 |

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،النشرة السنوية للسنوات (2003-2019). بغداد :البنك المركزي العراقي

الاعمدة (4،5) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الثلاثة الاولى

## نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي (2003-2019)

تعد الاستيرادات المكون الأول من مكونات التجارة الخارجية بوصفها تعكس مدى اعتماد هذا الاقتصاد على الأسواق العالمية، ومن ثم قد رته على مواجهة التحديات الخارجية إذ من خلالها يمكن الحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوفرة محلياً، اما لأنها تنتج بكميات غير كافية محلياً، أو تنتج بتكلفة اقتصادية عالية ومن ثم فالحل الأفضل يكمن في استيرادها. ويتضح من خلال الجدول (4) هناك تذبذب في مستوى الاستيرادات بين الارتفاع والانخفاض ولكن نتيجة لتغيير نمط الاستهلاك من قبل الافراد بسبب تحسن الوضع المعاشي لهم وكذلك بسبب تغيير النظام بعد عام (2003) ارتفعت الاستيرادات الى(30952241.9) مليون دينار عام 2004 وبلغت نسبتها في الناتج المحلي(58.1) ثم انخفضت في عام (2005) (34568508) مليون دينار وبلغت نسبتها من الناتج (47.1) ثم انخفضت في عامي (2006) (2007) (322869096)(245426545 )مليون دينار على التوالي وبعدها استمرت بالارتفاع لغاية عام (2013) لتصل نسبتها الى الناتج المحلي (25.2)مليون دينار والسبب يعود في ذلك للارتفاع الكبير الذي حصل في أسعار النفط ولأن العراق يعتبر بلد ذات اقتصاد احادي الجانب فهو يعتمد على القسم الاكبر في صادراته على النفط الامر الذي انعكس على زيادة الرواتب والأجور وزيادة التشغيل وهذا ادى الى زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الاستيرادات من كافة السلع وفي عام (2014) انخفضت قيمة الاستيرادات بشكل بسيط لتبلغ (631738008) مليون دينار اما الاعوام ( 2015-2019) فلقد شهدت انخفاضا كبير قياسا بالعام الذي سبقهما والسبب يعود في ذلك نتيجة انخفاض اسعار النفط والذي يعني انخفاض الإيرادات الامر الذي انعكس على انخفاض الاجور والرواتب وكذلك انخفاض فرص العمل الامر الذي أثر سلبا على قيمة الاستيرادات بشكل عام، ويرجع ذلك إلى الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها هيئة الكمارك بالسيطرة على المنافذ الحدودية، فضلاً عن إجراءات البنك المركزي بمساءلة المستوردين ومطالبتهم بصحة صدور القيم الاستيرادية التي يقدمونها والتي على ضوؤها يتم السماح لهم بالمشاركة في مزاد العملة من اجل منع تهريب العملة إلى الخارج ومكافحة غسيل الأموال .

جدول (4)

نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003-2019) (مليون دينار)

| السنة | الناتج المحلي الاجمالي | اجمالي الاستيرادات | نسبة الاستيرادات الى%GDP |
|---|---|---|---|
| 2003 | **29585788.6** | **18833916** | **63.6** |
| 2004 | **53235358.7** | **30952241.9** | **58.1** |
| 2005 | **599،533،73** | **34568508** | **47.1** |
| 2006 | **955،587،95** | **322869096** | **33.7** |
| 2007 | **813،455،111** | **245426545** | **22.0** |
| 2008 | **062،026،157** | **417688388** | **26.5** |
| 2009 | **200،643،130** | **485684550** | **37.1** |
| 2010 | **566،064،162** | **513809010** | **31.7** |
| 2011 | **107،327،217** | **559293930** | **25.7** |
| 2012 | **491،225،254** | **688008794** | **27.0** |
| 2013 | **529،587،273** | **692014004** | **25.2** |
| 2014 | **655،332،266** | **631738008** | **23.7** |
| 2015 | **972،680،194** | **495564790** | **25.4** |
| 2016 | **142،924،196** | **578279310** | **29.3** |
| 2017 | **376،722،225** | **375717510** | **16.6** |
| 2018 | **480،064،251** | **737130،439** | **17.5** |
| 2019 | **571،190،266** | **270،749،248** | **9.34** |
| المتوسط | **863،069،174** | | **519.54** |

المصدر- المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،النشرة السنوية للسنوات (2003-2019) بغداد :البنك المركزي العراقي

## نسبة الإيرادات العامة ومكوناتها الأساسية الى إجمالي الإيرادات (2003-2020)

يعد العراق من أكثر الدول التي يهيمن النفط على الإطار الاقتصادي والسياسي فيها، ويعد أحد مرتكزات الاقتصاد ومصدرا للعملة الأجنبية، والذي يسهم في تمويل التنمية، حيث يعد العراق رابع أكبر مصدر للنفط في العالم ،أن الجدول (5) يوضح الايرادات العامة و مكوناتها الاساسية في الاقتصاد العراقي ، حيث نلاحظ هيمنة الايرادات النفطية والتي تتسم بالتذبذب بسبب ارتباطها بأسعار النفط العالمية على الانواع الاخرى من الايرادات ، وهذا الاعتماد المفرط على مصدر واحد لتمويل الايرادات العامة للدولة وبالأخص إذا كان المصدر ريعي كالنفط يؤدي إلى اختلالات هيكلة الاقتصاد كالاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي. حيث كانت قيمة الايرادات العامة في عام 2003 (2146346 ) مليون دينار عراقي ، بينما كانت نسبة الايرادات النفطية من الايرادات العامة عام 2003 كما موضح في الجدول (5)(79%.) وأن نسبة الايرادات الضريبية إلى الايرادات العامة(0.01 % )، حيث أنه بالنسبة لمساهمة الضرائب فإنه بعد 2003 لم يختلف الأمر عما سبقه، فكانت نسب المساهمة في إجمالي إيرادات الدولة العامة تعد متدنية، وأن مساهمة الايرادات الضريبية كانت متدنية جدا بعد عام 2003 ، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مساهمة الصادرات النفطية في الموازنة العامة، الأمر الذي دفع إلى تقليل الاعتماد على الايرادات الضريبية، وكذلك السبب يعود إلى عدم الاستقرار الامني والسياسي الذي أثر في ضعف القدرة المتحصلة في جباية الضرائب، وكذلك القوانين والتشريعات الجديدة التي كانت تتضمن المزيد من الاعفاءات الضريبية لبعض المكلفين وتخفيض معدل الضريبة لدخول المكلفين، وانتشار التهرب الضريبي وضعف الرقابة الضريبة، الأمر الذي جعل مسارات هذا القطاع وانجازاته التنموية تتسم بالتذبذب أما الايرادات الاخرى كانت نسبتها إلى الايرادات العامة (14.18%) وهي نسبة مرتفعة قياساً بالأنواع الاخرى من الايرادات، ويمكن ان يعزى سبب ذلك الى دخول الاعانات والمنح الى العراق من الدول الاخرى بسبب ما لاقاه من دمار بسبب الحرب، واستمرت الايرادات النفطية بالارتفاع وبنسب تتجاوز (90%) خلال الاعوام اللاحقة بينما الايرادات الضريبية والايرادات الاخرى ما زالت نسبها متذبذبة ولم تتجاوز (5%) بمعنى الايرادات النفطية هي الايرادات المهيمنة على الانواع الاخرى من الايرادات.

ويلاحظ انخفاض الايرادات العامة وبشكل كبير في عام 2009 لتصل قيمتها إلى (55243526) مليون دينار عراقي وقد شكلت نسبته من الناتج المحلي الاجمالي (42.28 %) كما موضح في الجدول (5) بعد أن كانت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي عام 2008 ( 51.10%) ، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى حدوث الأزمة العالمية وما نتج عنها من انخفاض أسعار النفط العالمية إذ بلغت قيمة الايرادات النفطية (48871708 ) مليون دينار عراقي وهي كنسبة إلى الايراد العام (88.52%) . اما خلال الاعوام من (2010و 2011و 2012) عاودت الايرادات العامة إلى الارتفاع وذلك بسبب ارتفاع سعر برميل النفط خلال هذه الاعوام حيث كانت الاسعار خلال هذه الاعوام على الترتيب(107،103،76)$ الأمر الذي تسبب

بارتفاع الايرادات النفطية خلال هذه الاعوام والتي تشكل النسبة الاكبر من الايرادات العامة، حيث بلغت نسبها من الايرادات العامة على التوالي 95.21،(90.15 %% ، 97.31%)، في حين بقيت الايرادات الضريبية والايرادات الاخرى منخفضة وتشكل جزء اً قليلا من الايرادات العامة، وفي عام 2013 انخفضت الايرادات العامة عن السنوات التي سبقتها بسبب انخفاض سعر برميل النفط إلى 103 $ والذي أدى إلى انخفاض الايرادات النفطية.

وبالتالي استمرت الايرادات العامة بالانخفاض خلال الاعوام (2014،2015،2016)، بسبب انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية ولأن العراق يعتمد وبشكل رئيس على الايرادات النفطية تأثر وبشكل كبير بهذا الانخفاض إذ بلغت نسبة الايرادات النفطية إلى الايرادات العامة على الترتيب ( 92.11)، (11،77%)

81،(19%) ، وبالتالي مع تزامن حدوث الحرب مع داعش وما تطلبت من زيادة الانفاق ومع قصور الايرادات العامة حدث عجز في الموازنة خلال العامين ( 2015،2016) . وعلى الرغم من هذا الانخفاض ألا أن الايرادات النفطية بقيت هي المهيمنة على الانواع الاخرى من الايرادات، ومن الملاحظ أيضا أن الايرادات الاخرى وخلال هذه السنوات أخذت بالارتفاع ففي عام2015 بلغت نسبتها من الايرادات العامة (19.77%) ويعود سبب هذا الارتفاع إلى لجوء الدولة إلى أتخاذ العديد من الاجراءات لزيادة إيراداتها بسبب الانخفاض الشديد في الايرادات النفطية وبالتالي عملت على زيادة حصيلتها من الايرادات الضريبية والرسوم الجمركية وغيرها من الانواع الاخرى من الايرادات.

ثم ارتفعت الايرادات العامة في عام 2017 ومن ضمنها الايرادات النفطية وكذلك الايرادات الضريبية حيث بلغت على التوالي (84.14%) (8.14%) مع انخفاض في قيمة الايرادات الاخرى حيث بلغت نسبتها (7.71%) في حين السنوات الباقية شهدا تفاوتا وذلك بسبب ما يشهده الاقتصاد العالمي من تغييرات واضحة بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19) وقد تسببت التخفيضات في إنتاج النفط وتراجع أسعاره بسبب انخفاض الطلب العالمي في انخفاض إيرادات الموازنة العامة وكما في الجدول التالي (5)

## جدول (5)

## الأهمية النسبية للإيرادات العامة الى إجمالي الإيرادات في العراق للمدة (2003-2020) (مليون دينار)

| السنة | الإيرادات العامة | الايرادات النفطية | الايرادات الضريبية | الايرادات الأخرى | نسبة الايرادات النفطية / الايرادات العامة % | نسبة الايرادات الضريبية/ الايرادات العامة % | نسبة الايرادات الاخرى / الايرادات العامة % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 2146346 | 15728387 | 349 | 304539 | 85.79 | 0.01 | 14.18 |
| 2004 | 32982739 | 15725478 | 159644 | 195892 | 98.9 | 0.48 | 0.59 |
| 2005 | 40502890 | 32585085 | 495282 | 527539 | 97.47 | 1.22 | 1.3 |
| 2006 | 49055545 | 39363454 | 591229 | 1930006 | 94.86 | 1.2 | 3.93 |
| 2007 | 54599451 | 46534311 | 1228336 | 1669815 | 94.69 | 2.24 | 3.05 |
| 2008 | 80252182 | 51701301 | 985837 | 3908054 | 93.9 | 1.22 | 4.86 |
| 2009 | 55243526 | 75358291 | 3334809 | 3002836 | 88.52 | 6.04 | 4.43 |
| 2010 | 70178223 | 48871708 | 1532438 | 1826115 | 95.21 | 2.18 | 2.6 |
| 2011 | 108807392 | 63594168 | 1783593 | 8933585 | 90.15 | 1.63 | 8.21 |
| 2012 | 119817224 | 98241562 | 2633357 | 586791 | 97.31 | 2.19 | 0.48 |
| 2013 | 113767395 | 109808784 | 2876856 | 212997 | 97.28 | 2.52 | 0.18 |
| 2014 | 105386623 | 104671111 | 1885127 | 6429086 | 92.11 | 1.78 | 6.1 |
| 2015 | 66470252 | 97072400 | 2015010 | 13142621 | 77.19 | 3.03 | 19.77 |
| 2016 | 54409270 | 51790118 | 3861890 | 6280320 | 81.35 | 7.09 | 11.54 |
| 2017 | 77335955 | 69773400 | 6298272 | 5965754 | 84.14 | 8.14 | 7.71 |
| 2018 | 569834،106 | 668934500 | 210.6،7 | 5799.8 | 89.13 | 8.06 | 0.65 |
| 2019 | 107566995 | 134787.7 | 459.2،7 | 6038.4 | 84.18 | 8.01 | 8.10 |
| 2020 | 87077250 | 144896.9 | 694.1،7 | 6262.4 | 90.1 | 1.78 | 8.23 |

المصدر: المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي،(البنك المركزي العراقي،(2003-2017) بغداد :البنك المركزي العراقي.

- المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية للسنوات (2018-2020) بغداد :البنك المركزي العراقي

الاعمدة (5،6،7) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاربعة الاولى .

**خامسا: نسبة مساهمة الأنفاق العام ومكوناته الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي**

يعد العراق من بين الدول التي ساد فيها القطاع العام على مر السنين ،وكان الانفاق العام الحكومي بعد 2003 مرتبطا بشكل أساس بالإيرادات النفطية وبمستوى عالـ جدا، وهذا يعني أن سياسة الانفاق العام تكون او تتميز بسياسة توسعية، وتتميز هنا بأن تكون ليس بالاتجاه معين أو غير نوعي ،وهذا يكون مع الترجيح لكفة النفقات التشغيلية على حساب الجوانب الاستثمارية في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة ، وعن طريق بيانات الجدول (6) بلغت نسبة الانفاق الاستهلاكي العام إلى الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط للمدة ( 2003-2018)(27.23%) مقارنة مع نسبة الانفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (7.5%) ،وفي عام 2003 بلغت نسبة الانفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (0.67%) وهي أدنى نسبة يمكن ملاحظتها خلال مدة الدراسة وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتغير نظام الحكم وما أدى اليه من تدمير للمشاريع الانتاجية والبنى التحتية وتوقف خطط التنمية (حسن ،2017،57)، في حين كانت نسبة الانفاق الاستهلاكي العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (23.16%) بينما كانت نسبة مساهمة الانفاق الاستثماري بالناتج المحلي الاجمالي (6.92%) ، لقد ارتفعت نسب الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي خلال الاعوام 2008،2009 على التوالي (37.83%)،(40.23% )كما ارتفعت نسبة الانفاق الاستهلاكي العام من الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ على التوالي (28.99%)،(32.18 %)،وكذلك نسب مساهمة الانفاق الاستثماري بالناتج المحلي الاجمالي لتبلغ بالترتيب (7.56)،(8.04 )،وفي عام 2010 كانت نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي (39.7%) بينما كانت نسبة الانفاق الاستهلاكي العام من الناتج المحلي الاجمالي (27.69%) في حين كانت نسبة الانفاق الاستثماري من الناتج المحلي الاجمالي (12.01%) ، أما الاعوام 2011،2012 لقد شهدت نسب منخفضة مقارنة مع الأعوام السابقة ، حيث كانت نسب الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي (32.04%)،(35.54%)بينما كانت نسب الانفاق الاستهلاكي العام من الناتج المحلي الاجمالي على الترتيب (25.77 %)(27.3 8%)اما الانفاق الاستثماري العام كانت نسبته (6.26%)،(8.16%)، وفي عام 2013 ارتفعت نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (39.06%)بينما كانت نسب الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي تأخذ بالانخفاض خلال المدة من(2008-2018)وليبلغ (31.36%)،(33.86%)،(34.12%)(33.33%) ،(32.2 )على التوالي حيث حدث هذا الانخفاض بسبب التراجع بأسعار النفط العالمية ، لكن نلحظ أيضا خلال هذه الاعوام أن نسب الانفاق الاستهلاكي من الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت بصورة تدريجية لتبلغ (22%) (24.93%)(26.03%)(26.11%) .(26.7) على الترتيب، في حين انخفضت نسب الانفاق الاستثماري من الناتج المحلي الاجمالي بصورة تدريجية لتبلغ (9.35%)(8.93%) (8.08%)(7.28%)( 7.03%)وأن هذا الارتفاع بنسب الانفاق الاستهلاكي وانخفاض نسب الانفاق الاستثماري جاء بسبب دخول( داعش) وما تبعهُ من زيادة الانفاق على الجوانب العسكرية فضلاً عن الاعانات والمساعدات التي تقدم للنازحين وغيرها من هذه التبعات أي أن النفقات اتجهت للتزايد لصالح الجانب الاستهلاكي عن الجانب الاستثماري .

**جدول (6)**

**نسب الانفاق العام ومكوناته الرئيسة إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2003-2018)**

**(مليون دينار)**

| السنوات | الناتج المحلي الاجمالي (1)(GDP) | النفقات العامة (2) | نسبة النفقات العامة /GDP% (3) | الانفاق العام الاستهلاكي (4) | نسبة الانفاق الاستهلاكي (5) %GDP/ | الانفاق العام الاستثماري (6) | نسبة الانفاق الاستثماري (7) %GDP/ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 29585788.6 | 1982548 | 6.7 | 1784293 | 6.03 | 198254.8 | 0.67 |
| 2004 | 53235358.7 | 32117491 | 60.33 | 29102758 | 54.66 | 3014733 | 5.66 |
| 2005 | 599،533،73 | 26375175 | 35.86 | 21803175 | 29.65 | 4572018 | 6.21 |
| 2006 | 955،587،95 | 33487877 | 35.03 | 27460197 | 28.72 | 6027680 | 6.3 |
| 2007 | 813،455،111 | 33545144 | 30.09 | 25822100 | 23.16 | 7723044 | 6.92 |
| 2008 | 062،026،157 | 59403375 | 37.83 | 45522700 | 28.99 | 11880675 | 7.56 |
| 2009 | 200،643،130 | 52567025 | 40.23 | 42053620 | 32.18 | 10513405 | 8.04 |
| 2010 | 566،064،162 | 64351984 | 39.7 | 44879984 | 27.69 | 19472000 | 12.01 |
| 2011 | 107،327،217 | 69639523 | 32.04 | 56016523 | 25.77 | 13623000 | 6.26 |
| 2012 | 491،225،254 | 90374783 | 35.54 | 69618783 | 27.38 | 20756000 | 8.16 |
| 2013 | 529،587،273 | 106873027 | 39.06 | 72226027 | 26.39 | 34647000 | 12.66 |
| 2014 | 655،332،266 | 83556226 | 31.36 | 58625226 | 22 | 24931000 | 9.35 |
| 2015 | 972،680،194 | 70397515 | 33.86 | 51832845 | 24.93 | 18564670 | 8.93 |
| 2016 | 142،924،196 | 67067437 | 34.12 | 51173437 | 26.03 | 15894000 | 8.08 |
| 2017 | 376،722،225 | 75490115 | 33.33 | 59025654 | 26.11 | 16464461 | 7.28 |
| 2018 | 480،064،251 | 80873189 | 32.2 | 670529 | 26.07 | 01841.1 | 7.03 |

المصدر- المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،التقرير الاقتصاد للسنوات (2003-2014). بغداد : البنك المركزي العراقي

- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية للسنوات(2015-2018).بغداد : البنك المركزي العراقي .

- الاعمدة (3،5،7)من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاخرى

ويتضح لنا بصورة عامة وعن طريق بيانات جدول (6) ارتفاع نسب الانفاق الاستهلاكي العام عن نسب الانفاق الاستثماري العام في الناتج المحلي الاجمالي ،على الرغم من أهمية الانفاق الاستثماري العام في تحقيق عملية التنمية والنمو الاقتصادي وكذلك تصحيح حالة الاقتصاد العراقي كونهُ أحادي الجانب يعتمد فقط على الايرادات النفطية

.وكذلك يلاحظ من خلال الجدول أعلاه وبحسب النسب الواردة فيه هو التنامي المتواصل في حجم الانفاق الحكومي ، ومع الحساسية الواضحة للإيرادات النفطية، ويكون ذلك عن طريق الانخفاض، الذي تزامن مع الأزمة العالمية والانخفاض في أسعار النفط، وان هذا الارتفاع والانخفاض بالأنفاق بسبب اسعار النفط يبن لنا ويؤكد بأن التدخل الحكومي هو كمي وليس نوعي، وهذا يعني أنه لا يكون أولاً ويملك أتجاهاً محدداً ،بالتالي حسب الارقام الواردة في اعلاه ، يلاحظ بأن التفوق يكون واضح جدا للجانب التشغيلي على الاستثماري، وأنه عندما يكون الطلب الحكومي هو ما يشكل جزءا من الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي ،وأن هذا مؤشر على التنامي المستمر في الطلب الكلي الاستهلاكي، وهذا يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية والتي لها تأثير كبير على الاقتصاد، وهذا يعرقل عملية التنمية، وأن تقدم الانفاق التشغيلي على الانفاق الاستثماري ومن خلال مستوى التخصص والتنفيذ الفعلي، أعطنا صورة واضحة عن الأسباب التي تؤدي الى التراجع في البنية التحية للاقتصاد العراقي، ويؤدي هذا بعد ذلك ،إلى التراجع المتواصل في ركيزة الاقتصاد، ومن ثم يعد مبررا واقعيا لما يتميز به من الضعف في الاقبال للاستثمار في البلد ، وكذلك القطاع الخاص العراقي أو الاجنبي وهذا يعد معرقل للتنويع الاقتصادي . بالإضافة الى عدم القدرة على تحقيق استدامة مالية، وذلك لكون النفقات لا تعود بشي للحكومة، وذلك لأن جوانب الاستثمار فيها ليس في بناء البنى التحتية أو لدعم القطاع الخاص فأن هذا يترتب عليه عائد للحكومة، وبالتالي فأنه هنا يعد عائقا لتحقيق التنويع في مصادر الدخل الوطني .

**تراكم رأس المال الثابت (اسهام القطاعين الخاص والعام في الناتج المحلي الإجمالي)**

يعرف الاقتصاد العراقي بأنهُ اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الاساس على القطاع النفطي ، ولأن عملية إدارة هذا القطاع بجميع عملياته تقع بيد الدولة وبهذا فإن القطاع العام هو القطاع المسيطر في الاقتصاد العراقي مقارنة مع القطاع الخاص ، ويمكن توضيح ذلك عن طريق استعراض نسب مساهمة تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي كما في الجدول(7)إذ يلاحظ ارتفاع نسب مساهمة القطاع العام مقارنة مع مثيلتها للقطاع الخاص والتي أخذت بالتذبذب والانخفاض منذ عام 2003 ويرجع السبب في ذلك الى تعرض القطاع الخاص إلى انتكاسة بسبب الحرب التي قامت في هذا العام والتي أدت إلى تعرض أغلب المشاريع الخاصة إلى التدمير وتوقفها عن العمل وأيضاً رافق ذلك انعدام الطلب المحلي على المنتجات المحلية وذلك بسبب إغراق الاسواق المحلية بالسلع المستوردة ، وبسبب انعدام الامن واستهداف اصحاب رؤوس الاموال، الأمر الذي نتج عن ذلك هروب المنظمين و رؤوس الاموال الى دول الجوار بحثاً عن الاستقرار والأمان وتوطين الأموال (عبد القادر ،2017،44)، إذ سجل تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي أقل نسبة عام 2008 والتي بلغت (3.37%)، وخلال السنوات اللاحقة وبسبب توجه الحكومة نحو التحول إلى اقتصاد السوق والانفتاح وتشريع قوانين الاستثمار نلاحظ أيضاً أن تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص أخذ بالارتفاع وبشكل تدريجي حيث اخذت نسبته بالتزايد بعد عام (2011)اذ بلغت (7.92)عام 2010 ثم ارتفعت الى (45.8%) عام 2017 وهي اعلى قيمة حققها القطاع الخاص في اجمالي تكوين رأس المال الثابت. ولكنهُ بقي منخفضاً مقارنة مع القطاع العام بسبب كون القطاع الخاص العراقي يتميز بسيطرة الشركات الفردية والصغيرة ، واما القطاع العام بقيت نسبةٌ مرتفعة طوال مدة الدراسة وهذا يدل على المكانة الكبيرة التي يتمتع بها القطاع العام وأيضا قيام قطاع النفط الخام بقيادة الاقتصاد العراقي بأجمعه أي بقاء القطاع العام هو الركيزة الاساسية في الدولة، كذلك يمكن

القول أن الزيادة في أجمالي تكوين رأس المال للقطاع العام لا تمثل زيادة حقيقية وإنما هي تمثل وبقسم كبير منها عمليات تعويضية وإعادة اعمار لأغلب القطاعات التي تعرضت للاندثار بسبب الظروف التي يمر بها العراق ، كما ان الدولة العراقية فشلت في دعم واعطاء القطاع الخاص الدور الريادي في التنمية وادارة الاقتصاد ، كما ان القطاع الخاص في العراق يبحث عن فرص الاستثمار المضمونة الربحية ، اي انهُ لا يجازف في الدخول إلى المجالات الاستثمارية ذات العائد طويل الأجل ( الربحية على الامد البعيد ) ، كما أن الاستثمارات الاجنبية بقيت هي الاخرى متراجعة جداً ، نظراً لغياب الامن والاستقرار الامني والسياسي و من ثم الاقتصادي

**جول(7)**

**الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في اجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق (2004-2018)**

**(مليون دينار)**

| السنة | تكوين راس المال الثابت للقطاع العام | تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص | اجمالي تكوين راس المال الثابت | نسبة تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام / أجمالي التكوين | نسبة تكوين رأس المال الثابت للقطاع االخاص / أجمالي التكوين |
|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 4127152 | 782498.1 | 4909650.1 | 84.06 | 15.93 |
| 2004 | 2487718.2 | 370088.9 | 2857807.1 | 87.04 | 15.93 |
| 2005 | 9743477.1 | 438885.1 | 10182362.2 | 95.68 | 4.31 |
| 2006 | 16013395.5 | 897759.2 | 16911154.7 | 94.69 | 5.3 |
| 2007 | 6861039.9 | 669364.6 | 7530404.5 | 91.11 | 8.88 |
| 2008 | 22455103.1 | 785436 | 23240539.1 | 96.62 | 3.37 |
| 2009 | 12083562.6 | 1387679.7 | 13471242.3 | 89.69 | 10.3 |
| 2010 | 24173486.3 | 2079290.5 | 26252776.8 | 92.07 | 7.92 |
| 2011 | 25723084.7 | 2511907.9 | 28234992.6 | 91.1 | 8.89 |
| 2012 | 33274363.5 | 4865507.5 | 38139871 | 87.24 | 12.75 |
| 2013 | 45086546.3 | 9950129.9 | 55036676.2 | 81.92 | 18.07 |
| 2014 | 41889615.5 | 13947787.4 | 55837402.9 | 75.02 | 24.97 |
| 2015 | 29904941.4 | 16803774.6 | 46708716 | 64.02 | 35.97 |
| 2016 | 48078428.5 | 17820335.2 | 65898763.7 | 72.95 | 27.04 |
| 2017 | 175035.4 | 148267.3 | 323302.7 | 54.1 | 45.8 |
| 2018 | 189149.3 | 130296.3 | 319445.7 | 59.2 | 40.7 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات (2003-2018). بغداد: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي .

- وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول ان الاقتصاد العراقي أنه اقتصاد غير سليم حيث أنه اقتصاد استهلاكي استيرادي غير منتج، فهو يعتمد كلياً على الإيرادات النفطية مع تهميش القطاعات الاقتصادية الاخرى كالقطاع الزراعي والصناعي والسياحي والنقل والتعدين وغيرها، وكذلك فأن النمو المشار له في الناتج المحلي الاجمالي هو نموا في الإيرادات النفطية، وان وراء ذلك دلالات اقتصادية كبيرة اهمها أن الاقتصاد العراقي بات دالة لسوق النفط، وانعكس هذا فعلا منذ منتصف 2014 بعد انخفاض اسعار النفط وعندها دخول العراق في نفق الازمة المالية .وأن غياب الموارد المالية اللازمة لتمويل الاقتصاد العراقي بكل فعالياته ونشاطاته ماعدا قطاع النفط قاد ذلك الى ارتباط هذه النشاطات والفعاليات الاقتصادية العراقية بسعر النفط ، وهذا يعني تذبذب الايرادات وتقلبها في كل الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة وذلك لأن اسعار النفط هي دالة لمتغيرات سوقية وتذبذبات يومية، ويعني ذلك ان العراق يكون امام حالتين : الاولى ايرادات متذبذبة والتزامات ومستحقات ثابتة وهذا يقود الى عجز في الموازنة، اما الحالة الثانية : فهي عجز متراكم ليقود بذلك لمشكلة سيولة تتمثل بعدم قدرة العراق على سداد التزاماته ومستحقاته يوماً بيوم وشهر بشهر او سنة بسنة، وتبين ضعف العلاقة بين اجمالي الناتج المحلي والنسب للنمو الاقتصادي وكذلك سعر النفط وتعود الزيادة المضطردة الى زيادة الكميات من الانتاج بالإضافة الى تزايد سعر النفط .

## الاستنتاجات

1- يعاني الاقتصاد العراقي من معضلة التناقض بين وفرة الموارد وتعدد المشكلات الاقتصادية وتعرضه للصدمات المالية

2- أن الاقتصاد العراقي بات دالة لسوق النفط إذ أنه اقتصاد استهلاكي استيرادي غير منتج، فهو يعتمد كلياً على الإيرادات النفطية مع تهميش القطاعات الاقتصادية الاخرى كالقطاع الزراعي والصناعي والسياحي والنقل والتعدين وغيرها، وكذلك فأن النمو المشار له في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو ومتوسط نصيب الفرد منه هو نموا في الإيرادات النفطية .

3- رغم أهمية القطاع الزراعي إلا أن نسب مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بقيت منخفضة طوال مدة الدراسة وذلك بسبب عدم وجود خطة جادة لمعالجة مشاكل القطاع الزراعي .

4- على الرغم من أهمية القطاع الصناعي بسبب الروابط الامامية والخلفية التي يمتلكها مع القطاعات الاخرى ولكن نسبهُ بقيت منخفضة خلال مدة الدراسة، وذلك بسبب عدم قدرة القطاع الصناعي على منافسة السلع المستوردة وعدم وجود الدعم الحكومي اللازم لهذا القطاع، فضلاً عن عدم الاستقرار الامني والذي تسبب بانخفاض الاستثمار الاجنبي في هذا القطاع .

5- يوضح هيكل الصادرات العراقية والذي يتضح بان السمة الغالبة لطبيعة الصادرات العراقية هي صادرات من منتجات النفط الخام إذ تشكل ما نسبته (92%) من مجوع الصادرات كمتوسط لمدة الدراسة (2003-2019) أما الجزء المتبقي لا يتجاوز (8%) هي صادرات سلعية غير نفطية .

6- يعد القطاع العام هو القطاع المسيطر في الاقتصاد العراقي مقارنة مع القطاع الخاص العراق من بين الدول التي ساد فيها القطاع العام على مر السنين، رغم ارتفاع قيمته الى(45.8%) عام 2017 وهي اعلى قيمة حققها القطاع الخاص في اجمالي تكوين رأس المال الثابت بالارتفاع رأس المال الثابت. ولكنهُ بقي منخفضاً مقارنة مع القطاع العام بسبب كون القطاع الخاص العراقي يتميز بسيطرة الشركات الفردية والصغيرة، واما القطاع العام بقيت نسبهٌ مرتفعة طوال مدة الدراسة وهذا يدل على المكانة الكبيرة التي يتمتع بها القطاع العام وأيضا قيام قطاع النفط الخام بقيادة الاقتصاد العراقي بأجمعه أي بقاء القطاع العام هو الركيزة الاساسية في الدولة .

## التوصيات :

1- لتحقيق التنويع في مصادر الدخل الوطني لابد من اطار عام تتوفر فيه الظروف الملائمة لعمل السياسات الاقتصادية واقامة المشاريع الاستثمارية بشكل جيد وفعال، وذلك من خلال الاتي :

ب- تحويل دور الدولة من دور تدخلي الى دور تنظيمي والقطاع الخاص.

ج- تطبيق الحكومة الالكترونية نظرا لما لها من ميزات ايجابية في ادارة وتطوير الاقتصاد والسرعة في انجاز المعاملات النقدية والتجارية من جهة، وتقليل الفساد من جهة اخرى .

د- اعتماد التخطيط الاستراتيجي طويل الاجل ( 25 سنة ) يكون اطار عام لخطط خمسية ( خمس خطط لكل خطة خمس سنوات) تقسم بدورها الى برامج سنوية يسهل تنفيذها ومتابعتها ومن ثم تقييمها وفق الاهداف المرسومة لها .

2- ضرورة اتباع سياسة تنويع الانتاج من خلال الاتي :

أ- تطوير القطاع الزراعي (النباتي والحيواني) من خلال معالجة مشكلة شح المياه مع دول الجوار خصوصا تركيا وايران واللجوء الى التحكيم الدولي، واستخدام الطرق الحديثة في الري، فضلا عن تقديم الدعم للمزارعين وتفعيل القروض الزراعية بفوائد منخفضة وشروط ميسرة

ب- تطوير القطاع الصناعي الحكومي من خلال اعادة تأهيل الصناعات التحويلة كصناعة البتروكيمياويات والاسمدة والحديد والصلب في محافظة البصرة وصناعة الاطارات في الديوانية وصناعة الالبسة في النجف الاشرف وصناعة الزجاج في الرمادي وغيرها من الصناعات التحويلة التي تقدر بأكثر من 200 مشروع صناعي منتشرة في مختلف انحاء البلاد .

ج- تقديم القروض الميسرة والمبادرات المشجعة لتنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

د- حماية السوق من المنتجات الاجنبية وضبط المنافذ الحدودية من خلال فرض التعرفة الكمركية على المنتجات التي يمكن توفيرها محليا ، مما يعزز من حصيلة الايرادات العامة للدولة من جهة وحماية المنتج المحلي من جهة اخرى .

3- ضرورة تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال :

أ- الاستثمار الحكومي في المشاريع التي لا يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها مثل الاستثمار في البنى التحتية كقطاع الكهرباء والنقل والمواصلات .

ب- الاستثمار الخاص في المشاريع الانتاجية الزراعية والصناعية والتجارية من خلال تقديم الدعم الحكومي لها واصدار التشريعات اللازمة لحمايتها وتنظيمها وتنميتها .

ج- توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر .

د- اقامة مشاريع مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص سواء كان محليا ام اجنبيا .

4- تنمية وتطوير القطاعات الواعدة التي ترفد الموازنة العامة للدولة بإيرادات مباشرة وتنوع مصادر الدخل الوطني وهي

أ- القطاع السياحي: الاهتمام بالسياحة الدينية والطبيعة (الاهوار) من خلال اقامة الفنادق السياحية خصوصا في منطقة اهوار العراق وتطوير الصناعات الاثرية والحرفية وفي المقابل ضبط رسوم الفيزا للسواح الاجانب .

ب- قطاع الموانئ: تطوير الموانئ وخصوصا الاسراع بإنجاز ميناء الفاو الكبير واستخدام التقنيات الحديثة والاستعانة بالشركات العالمية لإدارة الميناء وتنظيم الإيرادات وذلك لمحاربة الفساد المستشري في الموانئ وتقليل الهدر في الموارد العامة للدولة.

ج- المنافذ الحدودية: ضبط المنافذ الحدودية مع دول الجوار ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد العراقي من حيث ضبط تجارة المخدرات التي باتت تهدد المجتمع العراقي من جهة والسيطرة على الرسوم الكمركية التي تعد احد روافد ومصادر الدخل الوطني .

5- تفعيل السياسات الاقتصادية الكلية من خلال :

أ- السياسة المالية: ترشيد الانفاق العام والتخلص من الانفاق غير الضروري وتقليص رواتب الرئاسات الثلاث وامتيازاتهم الفاحشة، وفي المقابل فرض الضرائب التصاعدية سواء على دخل الافراد او الشركات.

ب- السياسة النقدية : تقديم القروض النوعية التي توجه نحو تنمية المشاريع الزراعية والصناعية وبشروط ميسرة ، فضلا عن دورها في تحقيق الاستقرار النقدي .

## المصادر


1- أسماء ، بلاعما . (2018) . دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير : جامعة أحمد دراية - أدرار – الجزائر

2- الامم المتحدة .(2007). حساب الدخل للأمة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، العدد(85)، السلسة(واو) : نيويورك

3-التقوني ،ناجي .(2002 ) .مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي ، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية** ، العدد 2 ، المجلد 4 ،ص8

4- حميداتو ، محمد الناصر، و الصافية ، بقاص.(2017 ) . التنويع الاقتصادي في الجزائر ، ورقة بحثية ، **المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال** ، المجلد 2 ، العدد 2 ، ص5-6

5- حسن ، حسين عجلان . (2017) . تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلية ، **مجلة المنصور**، العدد (27) ، المجلد (24) ، بغداد، ص57.

6- الخطيب ، ممدوح . (2014 ) ، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي ، المؤتمر الأول لكلية إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي :الرياض

7- مرزوك ، عاطف لافي . ( 2013 ) .التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل ، **مجلة الاقتصاد الخليجي** ، العدد24 ، المجلد 9،البصرة : مركز دراسات البصرة والخليج العربي .

8- سالم ، علي عبد الهادي . (2012) . نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق ،**مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية** ،جامعة الانبار ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد (4) ، العدد(9) ،ص65

9-سليمة ، طبا بيبة ، العلمي ، رباعي .( 2008 ) .التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية ، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، سطيف : جامعة فرحات عباسالامم المتحدة .(2007). حساب الدخل للأمة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، العدد(85)، السلسة(واو) : نيويورك

10- علي، عبد الرزاق بن ،و راشدي نجوى . (2016) .التنويع الاقتصادي: المفهوم، الأهمية والمحددات، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس :حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر الوادي : الجزائر.

11- عبد القادر ، علي . ( 2014 ) . محددات الاستثمار الاجنبي المباشر، سلسة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية، الكويت : المعهد العربي للتخطيط .

12- غيلان ، مهدي سهر . (2007 ) . دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق ، **مجلة جامعة كربلاء العلمية** ، العدد 2 ، المجلد5 ، جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد ،ص34.

13- قروف ،محمد كريم .(2016 ). قياس وتقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2014/1980 ) ، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات** ،العدد (2 ) ، المجلد (9 ) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،ص6

14- محمد ، بوغنيسة و عبد الرحيم ، بن جاب الله . (2016 ) . اليات تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني –حالة الجزائر- ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير أكاديمي ، جامعة أحمد ادارار : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .

15- يعقوبي ،محمد.(2020).ابعاد التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل سياسة التحول نحو آلية السوق ، مجلة الاقتصاد الجديد ،الجزائر، العدد(1)،المجلد (11)،ص321 .

1- Hvidt،martin .(2013) . "Economic Diversification in GCC Countries : Past Record and future ،Trends " kowait Program on Development . Globalisation in the Gulf States . The London School of Economic & Political science "LSE" . London .

2- Tim Callen، Reda Cherif.(2014)." Economic Diversification in the GCC: The Past، the Present، and the Future" INTERNATIONAL MONETARY FUND، December